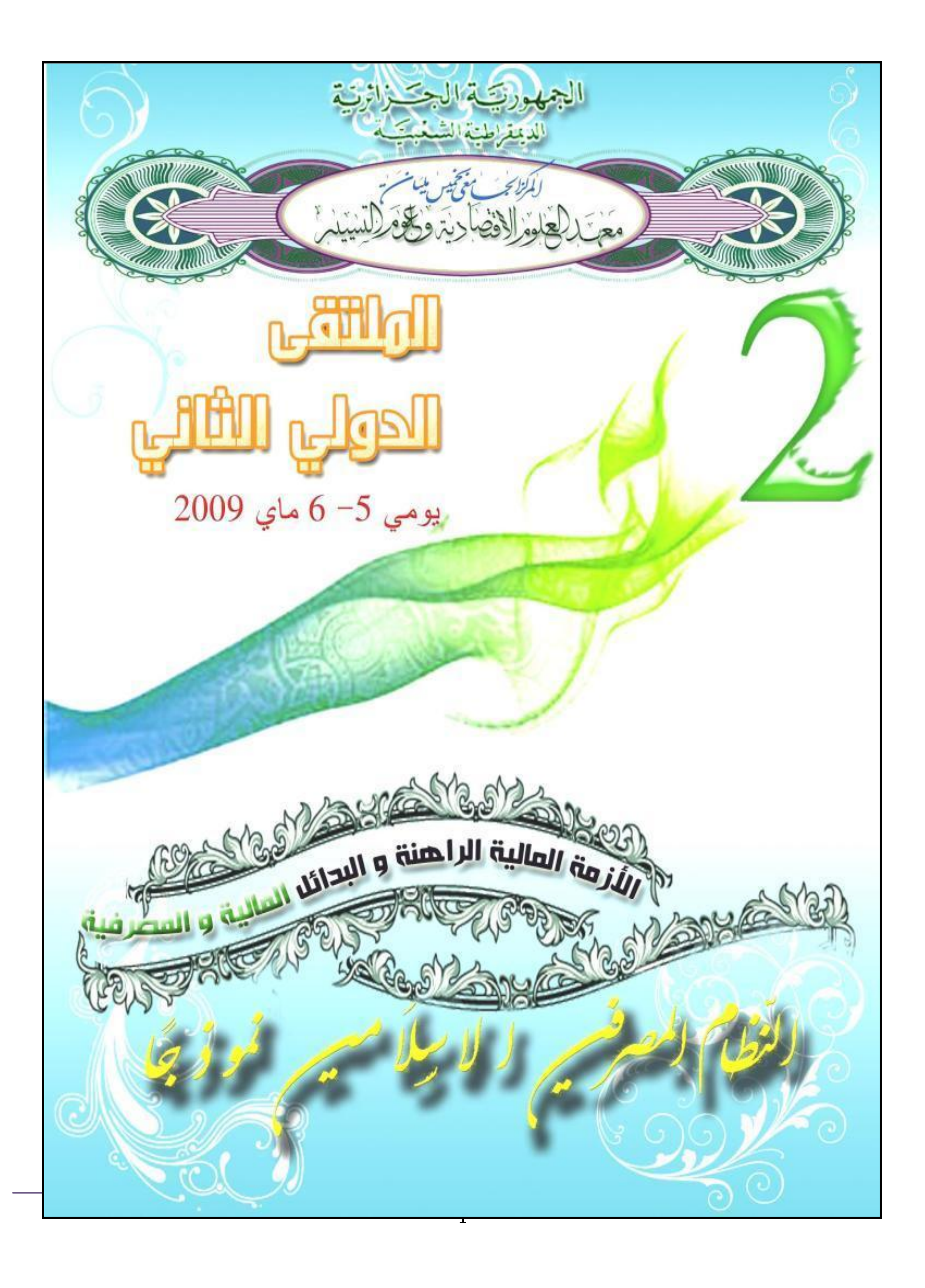

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
يومي 5– 6 ماي 2009
2
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية

-أزمة الرهن العقاري-

د.بريش عبد القادر

ا.طرشي محمد

جامعة الشلف الجزائر

torchi.mohamed@ gmail.com

ملخص:لقد اصبح الحفاظ على الاستقرار المالي المحلي و الدولي على مدى السنوات الماضية هدفا متزايد الاهمية في سياق صنع القرارات الاقتصادية فهناك العديد من المؤسسات المالية المحلية و الدولية (صندوق النقد الدولي ، بنك التسويات الدولية ...) تخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراس ة الاستقرار المالي و السعي لتحقيقه خاصة بعد انتهاج مختلف الدول لسياسة التحرير المالي و تصاعد الراسمالية المالية و انتشار اللازمات في الدول المتقدمة قبل المتخلفة وفقا لنظرية التبعية.

و يمكن اعتبار التحرير المالي غير المتدرج و غير الوقائي من اهم اسباب عدم الاستقرار المالي و و بطبيعة الحال الى العولمة و توريق القروض المصرفية مما خلق تحديات جديدة صعبة في اربعة مجالات هي الشفافية و الافصاح و ديناميكية السوق و الخطر المعنوي و المخاطر على النظام ، كل ذلك ادى الى التاثير على السلامة المالية و المصرفية.

Résume : Les crises bancaires sont une des manifestations les plus importantes de l'instabilité financière contemporaine. En effet, les systèmes bancaires des deux tiers des pays membres du FMI et de la plupart des pays émergents ont

connu de graves dysfonctionnements au cours des deux dernières décennies, les travaux montrent l'existence d'une relation entre les crises bancaires et financières et
les politiques de libéralisation financière ,souvent radicales, menées dans les pays émergents. Ils illustrent également le fait que les défaillances bancaires sont au centre des crises économiques et financières récentes des pays émergents.
La plupart de ces analyses, de nature principalement macroéconomique, mettent en avant deux séries d'explications : d'une part, la libéralisation financière rend les banques plus vulnérables aux chocs macroéconomiques et, d'autre part, la fragilité financière de ces dernières serait aggravée par l'insuffisance des dispositifs de supervision.

مقدمة:

لقد اعتبر القطاع المالي و المصرفي في كثير من الدول النامية قطاعا استراتيجيا و قد تم إخضاعه في ظل التوجه الاشتراكي إلى مختلف أشكال الرقابة ، حيث كانت المهمة الأساسية للبنوك التجارية هي تقديم التمويل بصفة آلية إلى المؤسسات و الهيئات العمومية دون إخضاعها لشروط الملاءة المالية و القدرة على التسديد . و قد تم تطبيق مختلف أشكال سياسة الكبح المالي مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة و المدينة الأمر الذي لم يمكن القطاع المصرفي من تجميع اكبر قدر ممكن من الموارد ، إضافة إتباع سياسة توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة اعتبرت إستراتيجية دون غيرها الأمر الذي لم يمكن من التخصيص الأمثل للموارد .....الخ ، و قد كان لهذه السياسة أثارا سلبية على القطاع المصرفي الذي حرم من أداء وظائفه التقليدية الأمر الذي اثر بشكل كبير على قدرته التنافسية .

و مع ما شهده العالم من تطورات سريعة و التي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية و المالية أدركت الكثير من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات ا لعالمية كما أنها لم تحقق الأهداف التي خطط لها ، لذلك فقد قامت بإعادة هيكلة قطاعها المالي و المصرفي ، وقد بدأت هذه الدول باتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع المستجدات، وذلك بجعل القطاع المالي فيها أكثر مرونة وفعالية وأماناً وابتكاراً بما يكفل تحسين قدرته التنافسية بالاعتماد على مبادئ سياسة التحرير المالي .

ويمكن القول إن أبرز مكونات الوصفة الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية .و تتمثل أهم مبادئ

التحرير المالي في إعطاء البنوك و المؤسسات المالية الاستقلالية التامة في إدارة أنشطتها ، و تقوم سياسة التحرير المالي على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية ، ويبدو واضحاً أن هذه العملية ستتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغوط التي قد تمارسها المؤسسات الدولية .

لكن بالرغم من الايجابيات التي يمكن لسياسة التحرير المالي أن تحققها إلا انها تنطوي على مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية حادة ، حيث يترافق مع هذه السياسة استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للبنوك و القطاع المالي و بدون الإعداد و التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فان البنوك قد لا تتوفر على الخبرات اللازمة للتعامل مع المخاطر الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى وقوع أزمات مالية و التي أصبحت تمثل ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام المحلي والدولي ويرجع أسباب ذلك إلى أثارها السلبية والخطيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي لمختلف دول العالم النامي والمتقدم نتيجة لانتشار العديد من الأزمات.

و تبعا لما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

***هل يمكن اعتبار التحرير المالي سببا مباشرا في انتشار الأزمات المالية و المصرفية، و ما هي الآليات التي يمكن عن طريقها الحد من عدوى الأزمات المالية؟**

****هل يمكن القول أن النظرية الليبرالية قد سقطت ولا بد من البحث عن دور جديد للدولة؟**

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى إبراز انعكاسات التحرير المالي على البنوك التجارية في ظل التغيرات و المستجدات العالمية الراهنة و التأكيد على أهمية معايير لجنة بازل في دفع مخاطر عمليات وآليات تدويل العمل المصرفي.

أقسام البحث :

المحور الأول : ماهية التحرير المالي – مبادئه، أهدافه –

المحور الثاني:الأزمات المالية و إدارة المخاطر المصرفية

المحور الثالث : الأزمات المالية –التعريف و الأسباب–

المحور الرابع: الأزمة المالية العالمية الراهنة –الأسباب و التداعيات–

المحور الأول:ماهية التحرير المالي و المصرفي:

1 – مفهوم التحرير المالي و المصرفي :

يعتبر التحرير المالي احد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي و التي تركز على تقليل و إزالة القيود على التجارة الداخلية و الخارجية و توسيع نشاط القطاع الخاص و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير و جعل السوق المحلية أكثر تنافسية و تبسيط إجراءات التجارة و الاستثمار و الدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية[i].

و يتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية و البنوك و ذلك من خلال إلغاء كل القيود و الضوابط و اعتماد آليات السوق (قانون العرض و الطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة، مع التخلي عن سياسة تاطير الائتمان و خفض الاحتياطي الإلزامي ،و إلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينه (القطاع الحكومي) أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفاضلية مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية و التأثير سلبي على النمو والاستثمار و الادخار ، و فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي و يمثل هذا إجراءات التحرير الداخلي ، و إنشاء نظام إشرافي قوي[ii]، و خصخصة بنوك القطاع العام ، ويمكن القول إن أبرز مكونات "الوصفة " الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية. ويبدو واضحاً أن هذه العملية ستتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغوط التي قد تمارسها المؤسسات الدولية .

أما عن إجراءات التحرير المالي الخارجي فتتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال . و يمكن تلخيص التحرير المالي في المعادلة التالية:

LF=1/3 LSFI +1/3 LMF + 1/3 LCC[iii]

فالتحرير المالي يضم ثلاثة جوانب أساسية[iv]:

ا- تحرير القطاع المالي المحلي:

يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة، و تركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين، و تحرير الائتمان و هذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة[v]، و كذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، و ثانيا إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك، و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء و إزالة القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية حيث تدعم بحوث استندت الى مجموعة مختلفة من الاساليب بما في ذلك الدراسات القطرية فكرة انه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الاجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية وزادت كفاءة الوساطة المالية [vi1]، و كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية، إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث

[1]ايهان كوزي و اخرون ؛ العولمة المالية ، مجلة التمويل التنمية مارس 2007 ، صندوق النقد الدولي .ص 11.

تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المد خرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

ولا تقتصر عملية إعادة الهيكلة على القطاع المالي في الدول النامية كما قد يتبادر للذهن، فقد بدأت الدول الصناعية منذ أعوام عديدة اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع المستجدات، وذلك بجعل القطاع المالي فيها أكثر مرونة وفعالية وأماناً وابتكاراً بما يكفل الحفاظ على تنافسيته.

ب- تحرير الأسواق المالية[2]:

يتم بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة و الحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد.

ج- يتضمن إزالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال، و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال . و يشير قدر كبير من البحوث ان التدفقات المالية الدولية تعمل كعامل حفاز مهم بالنسبة لتنمية السوق المالية المحلية مثلما ينعكس في كل المقاييس المباشرة لحجم القطاع المصرفي و اسواق اسهم راس المال في المفاهيم الاوسع لتنمية الاسواق المالية بما في ذلك الاشراف و التنظيم.

و يشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين[3]:

- الأولى:

انه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، و تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

- الثانية:

إن التحرير الشامل لمعاملات و تحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد و النظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

[2]بريش عبد القادر ، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص 38

[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، ، الدار الجامعي طبعة 2003/2002 الإسكندرية ، ص: 35.

و نظريا نستطيع القول ان مفهوم التحرير المالي بدأ يتبلور منذ بداية السبعينات و كان اول من اشار اليه كل من الاقتصاديين R.Mc-kinnon (1973) و E.Shaw (1973) و الذان اعتبرا التحرير المالي وسيلة لتطوير القطاع المالي و لرفع وتيرة النمو خاصة في الدول السائرة في طريق النمو ، خاصة بعد سياسيات الكبح المالي التي كانت تطبقها هذه الاخيرة و المتمثلة في مجموع القوانين و الضوابط و القيود الكمية و النوعية المفروضة من طرف الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة، و قد اضرت هذه السياسة كثيرا وقد ترتب على سياسات الكبح المالي الآثار السلبية التالية:

- تدني أسعار الفائدة الإسمية على الودائع والقروض إلى حد أضحت معه أسعار الفائدة الحقيقية في ظل تزايد معدلات التضخم السلبية الأمر الذي إنعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى ومن ثم على أسعارها.
- أدى الى سوء تخصيص الإئتمان الموجهة للقطاعات المفترض دعمها وتوجيه الإئتمان لها، وقد تزامن الإئتمان الموجه للقطاع العام وتلبية لإعتبارات سياسيةٍ، مع حدوث نسبة مرتفعة للقروض غير المستردة قد أدى ذلك إلى ممارسة ضغوط سلبية على كل من ربحية البنوك والقاعدة الرأسمالية لها.
- أصبحت الأصول المالية المحليةٍ أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية، و أدى ذلك إلى تقلص رقعة النظام المالي الرسمي مقاسا بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلى الإجمالي، وذلك في مواجهة تزاي د حجم القطاع المالي غير الرسمي الذي نشأ نتيجة لتلاقي رغبات الطلب المحيط غير الملبي على الأموال في السوق الرسمية مع رغبات عارضي الأموال في عوائد حقيقية ايجابي ة أعلى من العوائد السلبية في السوق الرسمية (بفعل التضخم).
- إفتقر القطاع المالي إلى التنويع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي و تراجع الأهمية النسبية لأسواق الأوراق المالية .
- إنخفاض درجة العمق المالي التي تشير إلى الحجم النسبي للسيولة العامة وتقاس بنسبة M3 (العملة والنقود والودائع لأجل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كصناديق التوفير والبريد) إلى الناتج المحلي الإجمالي . ويعني إنخفاض تلك النسبة إنخفا ض الأرصدة القومية القابلة للإقراض، ومن ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الإستثمارات، بينما إرتفاع النسبة يبين أن ثمة تدفقات كبيرة في الأرصدة الوطنية القابلة ل لإقراض من أجل إستثمارات جديدة.

وقد أدى ضعف القطاع المالي على النحو المتقدم إلى سوء تخفيض في الموارد المالية وضعف القدرة على حشد الموارد اللازمة لتمويل الإستثمارات في الدول النامية، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل خططها التنموية[vii]، وذلك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين في جو يتسم بسيولة مالية مفرطة ورخيصة، غير أن سوء إستخدام تلك القروض مع إرتفاع أسعار الفائدة العالية وإنخفاض الموارد الذاتية للصرف الأجنبي في الدول النامية، أسهم في عدم قدرة تلك الدول على خدمة ديونها والوفا ء بإلتزاماتها تجاه

الإطراف الدائنة، الأمر الذي دفع البنوك العالمية إلى ترشيد الإقتراض لها وتبعا لذلك توقف أهم مصدر لتمويل التنمية في تلك الدول.

نتيجة لآثار سياسات الكبح المالي دفع بالعديد من الدول في أواخر السبعينيات بالشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية. وبإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، إتخذت العديد من هده الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وتحريره من كل أشكال الكبح المالي وذلك بالاعتماد على منهج R.Mc-kinnon و E.Shaw.

2- اعمال R.Mc-kinnon وE.Shaw: [viii]

تعتبر اعمال ماكنون و شو الاعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي ان المساهمة الرئيسية لماكنون تكمن في اعادة صياغة دالة الطلب على النقود بحيث تتلائم مع وضعية اقتصاد الدول النامية الذي يتميز بضعف هياكله المالية و تخلف نظامه المصرفي و عدم تطور و تنوع الادوات المالية فيه ، و في ظل هذه الوضعية فان اهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي و الادخار من الدخل الجاري ، و يرى ماكنون ان النقود باعتبارها وسيلة دفع فانها تعتبر الاصل المالي الاكثر اهمية في الدول النامية ، و بهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة الزامية لتراكم راس المال .

و يرى شو ان الاثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية و التي يجب ان تتحدد في السوق حسب العرض و الطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار .

و يشير كل من ماكنون و شو ان وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة و متطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالاضافة الى اجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا الى وجود قطاع مالي مقيد يتميز بـــ:

* انخفاض الحافز على الادخار و تشجيع الاستهلاك.
* انخاض الاستثمار اقل من مستواه التوازني و توجيهه نحو مجالات غير منتجة.
* ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الادخار و التخصيص الامثل للموارد المالية المتاحة .

و على العكس من ذلك فانه عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الادخار المحلي و التخصيص الامثل للموارد المالية و توسع الاسواق المالية و تطوير النظام المالي و المصرفي مما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي .

تحديد سعر لفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملاءمة بين الإستهلاك والإنفاق الإستثماري ، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار ، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي .

و قد لقيت اعمال ماكنون وشو المتعلقة بالتحرير المالي تاييدا من طرف العديد من الاقتصاديين الذين اقتنعوا بتحليل ماكنون فنجد ان Maxwell Fry قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية و توصل الى ان هناك علاقة ايجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الانتاج و معدلات الفائدة

الحقيقية على الودائع ، كما لاحظ الاثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة و توصل الى ان كل زيادة في معدل الفائدة بـــ 1% تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 5 . 0% .

المحور الثاني:الأزمات المالية و إدارة المخاطر المصرفية

1–تعريف الأزمات المالية: الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية .

يمكن تقسيم الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع:

(ا) انهيار أسواق رأس المال (أي انهيار أسعار الأسهم في البورصات)؛

(ب) انفجار فقاعة العقارات (أي انهيار أسعار المساكن بعد فترة ارتفاع غير طبيعية تؤدي إلى صعوبات مالية للشركات و البنوك المقرضة إلى هذا القطاع)؛

(ج) و الأزمات المصرفية، أي تعرض البنوك لصعوبات مالية تهددها بالإفلاس نتيجة القروض المتعثرة و الأزمة الاقتصادية الحالية تحتوى على كل هذه العناصر و ان جاءت الشرارة الاولى من انفجار فقاعة العقارات؛

2–أسباب الأزمات المالية:

وتتعدد وتتنوع أسباب ونتائج الأزمات بحسب ظروف كل دولة، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية . ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

***عدم تماثل المعلومات**: إن أحد وأهم العوامل الأساسية التى تؤدى إلى عدم الاستقرار المالى والإسهام فى حدوث أزمات مالية ومصرفية هى مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وهى تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين فى النواحى المالية لديه معلومات أكثر من آخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يست طيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارت خاطئة ، كما يترتب عليها تزايد المخاطر المعنوية.

***التوسع الكبير فى الإقراض وانهيار اسعار الأصول**:

هناك ثلاث براهين رئيسية توفر الدليل على صحة هذه المقولة :إن كلا من التزايد الكبير فى عمليات إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت تسبق عادة الأزمات المصرفية ، كما أن الاقتصاديات الناشئة والتى كانت من أكبر المتلقين للتدفقات الصافية من رأس المال الخاص كانت من بين أكبر الاقتصاديات التى شهدت نموا كبيرا فى قطاعاتها التجارية والمصرفية ، وأخيرا فإن جزءا كبيرا من التدفقات التى تدفقت على المنطقة فى التسعينيات يمكن اعتبارها من العوامل التي بني عليها تفاؤل أكثر من اللازم حول آثار سياسة الإصلاح الاقتصادى التى قامت بها الدول المضيفة،

* **اضطرابات القطاع المالي**: شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس

الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية . وشهد القطاع المالي توسعاً كبيراً، ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الافتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد . وعانت معظم الدول من عدم التهيئة الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية . وأدى التوسّع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركّز الائتمان سواء في نوع معين من القروض كالقروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري . ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول، حصول انتعاش كبير في منح القروض و لم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت كذلك الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

وقد لوحظ خلال الازمة الاسيوية أن سياسة الإقراض المصرفي في تلك البلدان اتسمت بارتفاع نسبة " قروض المجاملة " نتيجة الفساد السياسي ولتمويل التوسع العقاري و المضاربات ، ولا سيما في سوق الإسكان الفاخر مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها ، وتشير بعض التقديرات أن نسبة الديون الرديئة و المشكوك فيها بلغت **20%** من جملة القروض الممنوحة بواسطة البنوك في تايلاند ، وحوالي **17%** اندونيسيا و حوالي **16%** في كوريا الجنوبية وماليزيا .

هذا وقد كان الإفراط في تقديم القروض للشركات التي يتعامل في العقارات والأسهم ، حيث انه مع تعاظم تدفقات راس المال ا لاجنبي إلى دول جنوب شرق آسيا ، أصبح العديد من البنوك في دول المنطقة اقل حذرا في تعاملاتها ، ومن ثم قامت بالإفراط في تقديم القروض للشركات التي تستثمر في العقارات والأسهم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في هذه القطاعات إلى مستويات تضخمية.

*__عدم التلاؤم بين أصول وخصوم المصارف__ : يؤدي التوسّع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتاً ما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج . ويتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية والأمر نفسه بالنسبة لفترات الاستحقاق .

* **التحري المالي غير الوقائي** :إن تحرير السوق المالي المتسارع، غير الوقائي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية . فمثلاً عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعارها . ويترافق ذلك أيضاً مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصاً في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق

الأوراق المالية . كذلك، فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر إئتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية . كما إن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي ما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف . ومن دون الإعداد والتهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة.

* **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي :** إذا كان الهيكل المؤسسى الذى تعمل فى إطاره البنوك هشا أو ضعيفا فإن أداء البنوك سيتأثر بشكل سئ ، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبى وكذلك الإطار التشريعى تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك ، وأوجه الضعف هذه تؤدى إلى تدهور معدلات الربحية ،ولا يستطيع المستثمر الخاص او المشرفون على الرقابة على البنوك إدارة وتنظيم البنوك التى ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة الائتمانية للعملاء والمقترضين، وإذا كان النظام التشريعى يتسم بال تعقيد وبطء الإجراءات وطولها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو فى حالات الإفلاس فإن النتيجة هى ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الإقراض.

حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية . كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف . كما يظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتيان دائماً بعد حدوث الأزمة، كما يظهر إن السلطات النقدية في الدول النامية التي تعرضت للأزمات المالية، لم تنجح في التنبؤ بحدوثها أو الوقاية منها . حيث وضعت بعد حدوث الأزمات التشريعات المنظمة والمانعة من تكرار حدوثها بعد تعديلها . والملاحظ أيضاً التراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة ما أدى إلى تكرار الأزمات وبالتالي عدم وجود وقاية حقيقية . وفي معظم الأحوال تمّت معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي، وبالتالي تصبح المحافظة على مقدار التحسن في العمليات المصرفية صعبة الاستمرار والدوام .

* **تشوه نظام الحوافز :** دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب ا لإدارية لم تنجح في

تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان . ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى . وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف الى العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها .

* **سياسات سعر الصرف**: يلاحظ إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية . ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث إن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من ا لنقد الأجنبي وحدوث أزمة سيولة . وتمخض عن أزمة السيولة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي . وفي المقابل، وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن ح دوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية ما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي .

***التعثر المصرفي**: قد تتوسع بعض المصارف فى سياسات الإقراض فى مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها الرغبة فى الحصول على حصة اكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح ؛التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض...الخ.هذا ما يؤدي الى تحمل البنك للمزيد من المخاطر التي تؤدي الى الانخفاض القيمة السوقية لاصول البنك نظرا لوجود نسبة كبيرة من القروض المتعثرة.

و يمكن تعريف القروض المتعثرة على انها تلك القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة ، وللتأخير في السداد أسباب كثيرة منها عدم القدرة أو عدم الرغبة في السداد .

أما إذا كان التأخير بسبب عدم القدرة علي السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة . ويمكن تقسيم القروض المتعثرة إلي:-

- قروض عليها ملاحظات مختلفة تستدعي متابعتها بدقة ومن أمثلة هذه الملاحظات التأخير في سداد الأقساط أكثر من شهر وعدم استكمال المستندات في الملف وضعف حركة الحساب.
- ديون تقترب من دائرة الخطر ويحتمل أن تسبب خسارة للبنك لأسباب قد تتعلق بضعف سيولة المنشأة المقترضة أو تغيير إدارتها، هذه الحسابات تتطلب رعاية أكبر ولكنها ليست بالضرورة قروضا مشكوكا فيها.

– ديون إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها حيث يكون هناك تأخر في سداد الدين أو القسط والفوائد لفترة تزيد عن ستة أشهر، وذلك لأسباب تتعلق بضعف السيولة.

– قروض معدومة وهي تلك القروض التي استنفذت الوسائل الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلا تحصيلها أو تحصيل جزء منها علي أرض الواقع.

3–مفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية و طرق إدارتها:

ا–تعريف المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح. هذا وقد قام معهد المدققين الأمريكي في معرض تحديده لأهداف التدقيق الداخلي بتأكيد ضرورة أن تشتمل هذه الأهداف على تقويم كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الإداري والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها. ويقصد بالضوابط الرقابية العامة للأعمال ضبط الأخطار الأساسيةِ التي تواجه المصرف والمرتبط بعملياته مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر صرف العملات، ومخاطر الأرباح والعمليات، والدعاية السلبية...الخ.

و هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، و من أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك[ix].

ب–أنواع المخاطر المصرفية:

***المخاطر الائتمانية (خطر القرض)**

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نت ج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم و جود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[x]. كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:

–المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواءا كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

*ا**خطر السيولة** :وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية، هذا ويمكن قياس سيولة المصرف من خلال وسائل متعددة.

خطر الصرف:

يعرف خطر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)[xi] ، و تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، و بالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة إنخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي إستدان به.

* **خطر سعر الفائدة:**

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، و يتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة[xii]، و تحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الإستحقاقات و تزداد بزيادة إبتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الإستخدامات.

إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر إنخفاض عوائده إذا إنخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل إرتفاع تكاليف ديونه بإرتفاعها[xiii]

***خطر الملاءة المالية:**

تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة إستعمالاته و إلتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق إستعمالاته (موارده) على إلتزاماته،كما تعرف ملاءة البنك بإحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته[xiv]، و يحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لإلتزاماته، و هذا يعني أنه إذا إضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع إلتزاماته و بالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

و يعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في إسترداد أمواله، و مخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد إستخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف و السيولة التي تؤثرعلى رأسمال البنك و إحتياطاته.

* **مخاطر السمعة:**وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء[xv].

* **مخاطر العمليات (التشغيل):** يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمصارف إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي[xvi]:

- الاحتيال المالي (الاختلاس)؛
- التزوير؛
- تزييف العملات؛
-الخطر التقني في المعالجة الإدارية و المحاسبية للعمليات البنكية؛
-المخاطر المهنية؛

المحور الثالث:الأزمة المالية الراهنة

ا-تحليل الاستقرار المالي:

لقد اصبح الاستقرار المالي من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي وأصبح أكثر فأكثر ضرورة عامة وملحة يفرضها تشابك الأسواق وتطورها ضمن عالم حولته ثورة المعلومات والتقنيات إلى قرية صغيرة معولمة.

يهتم التحليل الحديث لنقاط الضعف المالية للوحدات الاقتصادية والمؤسسات ، ضمن منظور يمكن وصفه بأنه أكثر شمولية من حيث الزمن وأكثر ربطا للمتغيرات لاقتصادية مع بعضها البعض إذ يولى اهتماما خاصا لنوعية وبنية ميزانياتها) الذي يمكّن من تحليل احتمال تعرض المنشأة لمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف) وكذلك قدرتها على تحمل الديون أي ملاءة هذه المؤسسات، وفي هذا الخصوص يتم عادة استخدام أدوات تقييم تتراوح درجة تعقيدها لتصل إلى استخدام نماذج تسمح بدراسة انعكاسات عدة عوامل مترابطة ومتغيرة عبر الزمن من جهة اخرى، لابد من إلقاء الضوء على ما يعرف بمخاطر تفشي الأزمات، والذي يعني احتمالية أن تولّد أزمة مؤسسة أو قطاع أو حتى بلد صعوبات كبيرة لدى شركائهم الذين يرتبطون معهم بعلاقات مالية وثيقة . ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال عدة أمثلة حديثة توضح مخاطر أزمة المنظومة المالية التي يمكن أن تتسبب بها الإخفاق الفردي لإحدى مؤسسات المنظومة .وهذا ما جعل الرقابة موضع اهتمام كبير لجميع أطراف الفضاء المالي.

و يتعين على تحليل الاستقرار المالي ان يشمل جميع مصادر الخطر و مواطن الضعف مما يقتضي اتباع اسلوب منهجي في رصد مختلف قطاعات النظام المالي ، و لا بد كذلك من مراعاة الروبط بين القطاعات و الروابط عبر الحدود .

ب–اسباب الأزمة المالية:

تعود جذور تفاقم الأزمة المالية الحالية في أمريكا إلى سياسات تحرير الأنظمة البنكية وخفض معدلات الفائدة، والتي قام بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بقيادة رئيسه السابق أ لن جرينسباد بعد تهاوي أسعار أسهم التقنية. وقد شجعت مستويات الفائدة الحقيقية المنخفضة والسلبية أحياناً على انخفاض تكاليف الإقراض وساهمت بشكل كبير في تكون فقاعة العقار في الولايات المتحدة في بداية الألفية، كما مكن تحرير الأنظمة المالية المصارف من إيجاد منتجا ت جديدة من خلال ما يسمى بالهندسة المالية ، وأدت تلك الأدوات إلى رفع مستويات مخاطر الإقراض ورفعت من حجم المخاطر مقارنةً بمستويات الإيداع ورأس المال.

***التحرير المالي:**

لقد افرز العقد الاخير من القرن السابق تربع الولايات المتحدة الامريكية على قيادة العالم بفعل ظروف و عوامل اقتصادية و سياسية و عسكرية معينة تبنت الولايات المتحدة بموجبها لايديولوجية العولمة التي يمثل جانبها الاقتصادي التحرير الواسع للانشطة التجارية و المالية و الخدمية من الناحية الوظيفية و الهيكلية ،و اعتمدت لهذا الغرض استراتيجيات استخدمت خلالها كل وسائل الترغيب و الترهيب بغرض تعميم تطبيقها عالميا.

و قد تم تطبيق التحرير الاقتصادي لمختلف الانشطة التجارية و المالية من خلال هيئات و مؤسسات دولية عالمية فاعلة و مسؤولة عن تنظيم هذه الانشطة منحت هذه الاستراتيجية قوى راس المال حرية كبيرة في ممارسة انشطها الربوية.

*التوريق: عندما يتجمع لدي البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلي استخدام هذه ''المحفظة من الرهونات العقارية'' لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخري بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization ، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات،

بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخري.

***التوسع المفرط غير الحريص في الائتمان:**

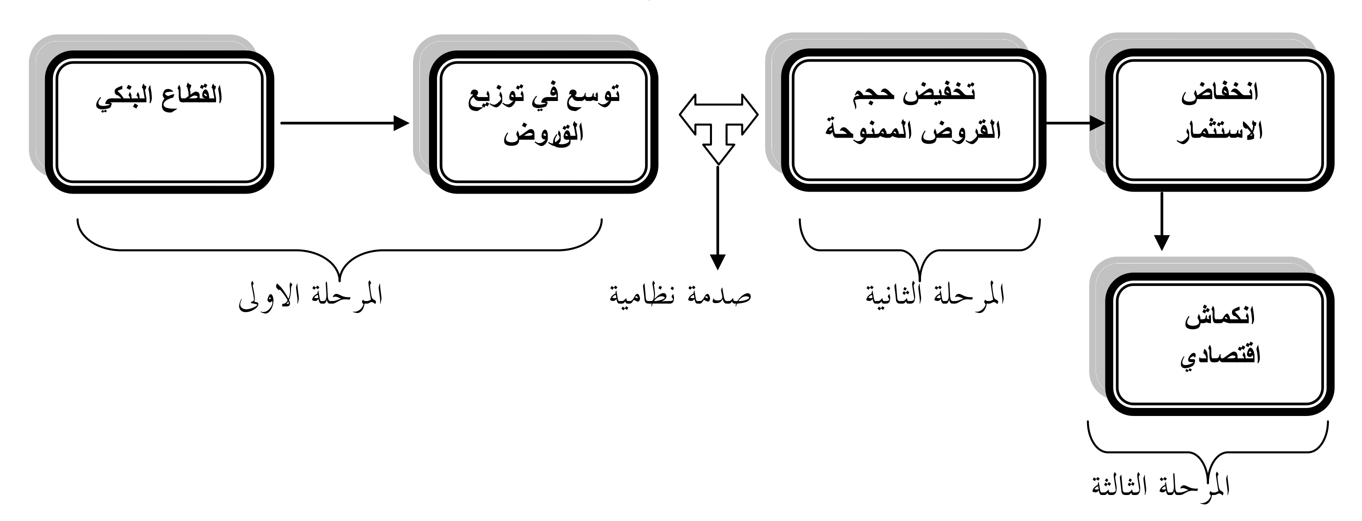
يشير التحليل الصادر عن صندوق النقد الدولي الى اخفاقات على ثلاثة مستويات مختلفة[xvii]:

– لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركزات المخاطر و الحوافز المعيبة وراء طفرة الابتكارات المالية، فلا الانضباط السوقي و لا العمل التظيمي استطاع احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكار و زيادة الرفع المالي و التي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.

– لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي اسهمت في تراكم المخاطر النظامية ، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الاساس ، و ليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع اسعار الاصول و زيادة ا الرفع المالي، و كانت اجهزة الرقابة منشغلة بالقطاع المصرفي الرسمي بدلا من الانشغال بالاخطار المتزايدة.

– لم تنجح المؤسسات الدولية في ارساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي .

الشكل رقم 01:سيناريو ازمة مالية ناتجة عن القطاع البنكي



المرحلة الاولى:في حالة الانتعاش الاقتصادي يكون الظرف مناسب لمنح القروض و ذلك لارتفاع معدلات المردودية ، حيث تسود منافسة بين البنوك تؤدي الى تخفيض علاوات الخطر و التساهل في شروط الاقراض مما يؤدي الى ارتفاع حجم القروض الموزعة و بالتالي تحمل البنك لمخاطر مرتفعة.

المرحلة الثانية:حدوث صدمة خارجية مثل انفجار فقاعة الاصول (العقارات او الاسهم)و بالتالي تتنبه البنوك الى الخطر النظامي فتقوم بتقليص حجم الاقراض و رفع علاوات الخطر.

المرحلة الثالثة:نظرا لتقلص حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك لغرض الاستثمار و الاستهلاك فان ذلك يؤدي الى انخفاض في حجم النشاط الاقتصادي و بالتالي حدوث انكماش.

لقد كانت السيولة المفرطة و التوسع في الائتمان هما الخلفية المشتركة للازمات المالية ،سبقت الازمة الحالية تدفقات ضخمة من راس المال الى الولايات المتحدة لتمويل عجز حسابها الجاري و قد قامت المؤسسات المالية بتحويل السيولة الوفيرة الى ائتمان للمستهلكين و رهونات تحولت الى اوراق مالية ت ساندها رهونات و التزامات ديون مضمونة ، وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم.

و قد كان هناك بحث من قبل المقرضين عن العائد و نزعت وفرة السيولة الى ان تسببت في ظهور معايير ائتمان متراخية ، و قد كانت الزيادة السريعة في اسعار الاصول علامة اخرى على الاضطراب ، فقد ارتفعت اسعار الممتلكات في الولايات المتحدة الامريكية بين 2001 و 2006 بنسبة 50% .

وشجع ارتفاع مستويات السيولة والجشع كثيرا من المؤسسات المالية على تقديمها قروضا عقارية لمنخفضي الملاءة المالية، والتي أغرتهم بقروض عقارية بدفعات أولى مخفضة (وأحياناً من دون مقدم أو دفعة أولى) ولكن بنسب فوائد مرتفعة على الأمد الطويل.

وهكذا استمرت هذه الدورة وانتشرت بين مصارف العالم، وضخم الإقراض غير المسؤول من فقاعة العقارات في الولايات المتحدة وارتفعت أسعار العقارات لعدة سنوات ما سمح باستمرار الممارسات غير المسؤولة لعدة سنوات وضخم من حجمها، وبعد وصول أسعار العقارات إلى قمتها بدأت تتراجع مع حلول عام 2007م، وارتفعت حالات العجز عن سداد القروض العقارية وتمادت المصارف في إجراءات الحجز على المنازل المرهونة. وأدى استمرار وارتفاع عدد المنازل المعروضة للبيع إلى الضغط على أسعار العقارات ما خفضها بحدة وأدى إلى تفاقم معضلة الرهون العقارية، وتخلى كثير من المقترضين عن منازلهم بسبب عجزهم عن سداد أقساط، وتدنت حقوق ملكية آخرين من ملاك المنازل إلى مستويات منخفضة ووصلت في كثير من الأحيان إلى مستويات سلبية (وهو ما يعني أن القيمة السوقية للمنزل أقل من قيمة القرض الحالية)، وبينما أجبر العديد من سكان المنازل على ترك منازلهم للمصارف بسبب العجز عن السداد، أدرك آخرون أنه من الأجدى لهم التخلي عن ملكية هذه المنازل للمصارف، وقاد انخفاض قيمة العقار إلى تراجع قيمة سندات الدين عليها

وإلى انخفاض قيم المشتقات المالية المرتبطة بهذه الرهون ، وتملأ قيم تلك المشتقات محافظ المصارف وخصوصاً الاستثمارية منها.

*السياسة النقدية: كانت أسعار الفائدة المنخفضة سبباً مباشراً في تمدد فقاعة أسعار المساكن التي عززت بدورها من الإنفاق الاستهلاكي الممول بالاقتراض وأحدثت حالة من الازدهار في البناء. وفي الوقت نفسه ساهم انخفاض أسعار الفائدة لمدة طويلة في السعي إلى «ملاحقة العائدات» في القطاع المالي على النحو الذي أدى إلى تجاهل المجازفات المرتبطة بالائتمان.

وعلى هذا فقد ساهم بنك الاحتياطي الفيدرالي في خلق أزمة الرهن العقاري الثانوي ولكن بنك الاحتياطي الفيدرالي يزعم دفاعاً عن نفسه أن أسعار الفائدة المنخفضة كانت مطلوبة من أجل الحفاظ على التوسع . وفي الواقع الفعلي للأمر، احتجزت الدورة الجديدة بنك الاحتياطي الفيدرالي داخل موقف غير مستقر بحيث كان مضطراً إلى منع انحدار أسعار الأصول سعياً إلى تجنب الركود، بل وكان لزاماً عليه أيضاً أن يعمل على تعزيز فقاعات الأصول من أجل دعم التوسع.

*ارتفاع تكلفة القروض العقارية:عمد الكثير من العاملين في الشركات العقارية و البنوك الى اخفاء حقيقة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات اسار الفائدة المتغيرة ، حيث ان نسبة كبيرة من القروض كانت تحمل اسعار فائدة ثابتة خلال السنوات الاولى للقرض (قروض الهيبرد) و من ثم يعاد تحديد سعر الفائدة وفقا لسعر مرجعي ، و اصبحت الاقراض بسعر فائدة ثابت اقل شيوعا في سوق الاقراض عالي المخاطر ليستحوذ على اقل من 20%، و قد قفزت حصة القروض العقارية ذات اسار الفائدة المعروفة بـــ BALLOON عام 2006 لتصل نسبتها من اجمالي القروض عالية المخاطر الى 25.2% مقابل 0.8% عام 2003 و هذه القروض تتطلب دفع دفعة كبيرة في نهاية القرض[xviii].

*العوامل الاخرى:هناك مجموعة اخرى من العوامل التي شجعت على تقديم القروض لمقترضين مرتعي المخاطر (قروض ninja)و نذكر منها سياسة الإسكان المتبعة في الولايات المتحدة و التي أعطت الاولوية لإسكان التمليك عن طريق توفير المزيد من التمويل و تقديم الحوافز الضريبية للمقترضين ، و قد تم إنشاء مؤسسات تمويل الإسكان في عقد الثلاثينات من القرن الماضي كانت موجهة لزيادة التمويل و توفير المنازل المستقلة و ذلك عن طريق تقديم قروض إسكان طويلة الأجل من 20 الى 30 سنة و بفائدة ثابتة.

الخاتمة:

لقد اصبح الاستقرار المالي من اهم القضايا الاقتصادية التي تشغل الكثير من صناع القرار في مختلف الدول خاصة بعد الازمة المالية العالمية التي تعد من أكثر الأزمات شدة عبر التاريخ بعد أزمة 1929،ومن الدروس المستفادة من الأزمات المالية:

-يجب المحافظة على معايير الائتمان في كل الأوقات و بصفة خاصة في أوقات وفرة السيولة و النمو الاقتصادي، فمع كل فصل من فصول الأزمة المالية الراهنة ترسخت القناعة بان أساس الرقابة النقدية و المالية

هدفها الأول يكمن في فرض ضوابط صارمة على الإقراض الذي ينطوي على المخاطر العالية ،وان الإقراض المحافظ و السليم سواء لمؤسسات الأعمال او للأسر و الأفراد لتمويل الإنفاق الاستهلاكي هو أساس النظام المالي و النقدي السليم و أساس الاستخدام الفعال للموارد على صعيد الاقتصاد الحقيقي .

-تطبيق مبادئ الشفافية مسالة حاسمة لتدعيم و تفعيل الرقابة المصرفية و انضباط السوق و هذا حسب توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

-يجب على صناع القرار التركيز على التنظيم الذي يكفل تكريس موارد كافية للإشراف و الرقابة و إدارة المخاطر للتخفيف من المخاطر الناجمة عن الابتكارات المالية نتيجة تحرير الاسواق المالية.

-التركيز على الاستقرار الاقتصادي قبل التحرير المالي .

---

[i] رونالد ماكينون، ترجمة، طيب بطرس وسعاد الطنبولي، **النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي**، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996 ص 17.

[ii] ا.مرابط ساعد؛ ا.بلميهوب اسماء.مداخلة : العولمة المالية و تاثيرها على الاسواق المالية الناشئة ، من الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ؛ بسكرة 22/21 نوفمبر 2006

[iii] **LSFI** : libéralisation du secteur financier interne ؛ **LMF** : libéralisation du marché financier ؛ **LCC** : libéralisation du compte courant

[iv] Saoussen Ben Garma, Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents, à partir du site d'internet : www.univParis13.13/CEPN/BenGarma.pdf, page 05.

[v] .بن طلحة ربيعة، ا بن طلحة بو علام؛ دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية؛ م ن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع و تحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف.

[vi] ايهان كوزي و اخرون ؛ العولمة المالية ، مجلة التمويل التنمية مارس 2007 ، صندوق النقد الدولي .ص 11.

[vii] Marie Claude Esposito & Martine Azuelos, Mondialisation et domaine économique, Economica, Paris, 1997

[viii] بن بوزيان محمد؛ شكوري سيدي محمد؛التحرير المالي و اثره على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر – من الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولا الاقتصادية المركز الجامعي بشار .

[ix ix] نبيل حشاد، "إدارة المخاطر المصرفية"، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 286، سبتمبر 2004، ص: 51

[x] Anne Marie Percie du sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999, p : 25.

[xi] Georges Sauvageot, Précis de finance, NATHAN, Paris, 1997, p : 126.

[xii] Georges Sauvageot, Précis de finance, op-cit.p125

[xiii xiii] Sylvie de Coussergues, La gestion de la banque, Edition DUNOD, Paris, 1992, P : 106.

[xiv] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 95.

[xv] Philipe Bernard & autre, Mesure et contrôle des risques de marché, Economica, Paris, 1996, p : 161.

[xvi] P.Charles, Economie et gestion bancaire, Edition Dunod, Paris, 1999, p : 91- 92.

[xvii]دروس الازمة ؛ نشرة صندوق النقد الدولي مارس 2009 انطلاقا من الموقع الرسمي للصندوق:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/pol030609Aa.pdf
[xviii]د.عدلي قندح ؛ الازمة المالية العالمية الذور و اهم الاسباب ؛ مجلة اتحاد المارف العربية عدد 335 اكتوبر 2008 بيروت. ص 44.

المراجع:

–طارق طه، **إدارة البنوك و المعلومات المصرفية**، دار الكتب للنشر، القاهرة، 2000.

– طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.

– طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية المفاهيم–إدارة المخاطر المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2001.

– طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

–عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و إقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.

– فرج عبد العزيز فرج، **التطورات الاقتصادية و اقتصاديات البنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.

– محمود صبح، **الإبتكارات المالية**، دار الكتاب للنشر القاهرة، مصر 1998.

–الطيب (أكرم نعمان)، **أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري**، كليق التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

–صقر (عمر) ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 /2003.

–عمرو (محي الدين) ، **أزمة النمور الأسيوية ، الجذور والآليات والدروس المستفادة**، القاهرة ،دار الشروق ،2000

–بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 /2006 .

–بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر**–رسالة دكتوراه–قسم علوم إقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة،مجلة التمويل و التنمية،المجلد 36،العدد3،جوان 1999.

–ديلر مايكل س ،كيف أ ثرت الأزمة الأسيوية على الأقاليم الأخرى، مجلة التمويل والتنمية، المجلد35، عدد 3، سبتمبر 1998.

–ايهان كوزي و اخرون ؛ العولمة المالية ، مجلة التمويل التنمية مارس 2007 ، صندوق النقد الدولي

–لورا كودرس ثقة و اكثر من ذلك؛مجلة التمويل و التنمية جوان 2008 صندوق النقد الدولي

Georges Sauvageot, Précis de finance, NATHAN, Paris, 1997
Saoussen Ben Garma, Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents, à partir du site d'internet : www.univParis13.13/CEPN/BenGarma.pdf
- Anne Marie Percie du sert, **Risque et contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999.
- Frederic SMISRKIN, **Bank Consolidation**, Working paper series, N 5849, Cambridge, Dec, 1996.
- Christopher.L CULP, **Theory of risk management**, John Wily, Sows Inc, 2000.
Philipe Bernard & autre, Mesure et contrôle des risques de marché, Economica, Paris